الطفلات والفتيات اللاّجئات الأفريقيّات في المغرب: واقع النزوح وتحدِّيات الاندماج

فاطمة واياو

«في الهجرة لا تَستطيع أن تدّعي امتلاكك لشيء ما، في الهجرة أنتِ لا تملكين سوى حُلمك»

إبراهيم نصر الله[1] ـ زيتون الشوارع

توطئة

لعلّ ما يحدث الآن بين المغرب وإسبانيا ومن ورائها الاتِّحاد الأوروبـيّ من مناوشاتٍ وحربٍ دبلوماسيّة وإعلاميّة يُبرز مرّةً أخرى ما تطرحه قضيّة الهجرة واللّجوء من تحدِّيات؛ ما يعني أنّ ملفَّ الهجرة واللّجوء سيظلّ ملفّاً شائكاً وقابلاً لكلّ المُستجدّات والمُراجعات سلباً وإيجاباً، وأنّـه على الأغلب الأعـمّ تتحكّم فيه المصالح المُتناقضة بين الدول، وبخاصّة الدول المُجاورة أو التي تتقاسم الحدود التي تُعتبر الأكثر إثارةً بين جانبَيها. إذ تُبرز مدى تناقُض العالَميْن الشماليّ والجنوبيّ: عالَـم متقدِّم يُشكِّل الحلمَ والملاذ، وعالَم متخلِّف لا يُشكِّل سوى نقطة العبور للعالَم الأوّل. إنّـه تجسيد لعلاقات يحكمها اللّاتكافؤ بين أوروبا وأفريقيا وبين الشمال والجنوب. وهو

(1) روائيّ أردنيّ من أصل فلسطينيّ حائز على جائزة البوكر للرواية العربيّة سنة 2018.

معطى يجب أن يكون بمنزلة تحذير لأنّ المغرب ما هو إلّا بوابة لعالَم أفريقيا الفقير، الجائع، المسلَّح والمُتحارب، في غياب كلِّيّ لأيّ استراتيجيّات مستقبليّة في أغلب دولِ القارّة السمراء. ولعلّ كثيرين تابعوا صُوَرَ الأطفال ـ أغلبهم مغاربة ـ العابرين للحدود المغربيّة الإسبانيّة عبر شاطئ تاراخا الواقع في مدينة سبتة[2] الواقعة على حدود مدينة الفنيدق المغربيّة في أكبر نزوحٍ تشهده هذه الحدود وذلك يوم 18 أيّار/مايو 2021. كانت هناك مشاهد لقاصرات مَغربيّات وهنّ يعبرنَ السِّياج. هذه الصور الأخيرة، وبعيداً عن كلّ الخلفيّات السياسيّة والدبلوماسيّة، تدلّ دلالة واضحة على أنّ المغرب يستحيل أن يلعب دَوره كاملاً كبلد استقبال وهجرة طالما لم تُغيِّر أوروبّا من سياستها القائمة على الهاجس الأمنيّ، وما لم يكفل المغرب لأبنائه عَيشاً كريماً يقيهم من هذه الصور المشينة التي تناقلتها مواقع التواصُل الاجتماعيّ والوكالات الإعلاميّة العالَميّة.

تقديم

في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2013، شرعت الحكومة المغربيّة في تنفيذ مخطَّطٍ استراتيجيّ لسنِّ سياسة الهجرة واللّجوء الجديدة المعروفة بـ «**الاستراتجيّة الوطنيّة للهجرة واللّجوء**»[3]، والتي ستَعرِف مرحلتَيْن من التسوية لوضعيّة المُهاجرين واللّاجئين، الأولى سنة 2014 والثانية سنة 2016. وترتكز هذه السياسة على مقتضياتٍ مهمّة تكمن في احترام الحقوق الإنسانيّة للمُهاجرين وتعزيز مُكافحة الهجرة السريّة وتشجيع الهجرة القانونيّة وضمان حقوق اللّاجئين وطالبي اللّجوء، وأيضاً تسوية وضعيّة المُهاجرين غير الشرعيّين.

تجدر الإشارة إلى أنّ استصدار منظومة من القوانين الرامية إلى تنظيم الهجرة واللّجوء في المغرب جاء بعد إصدار المجلس الوطنيّ لحقوق الإنسان[4] تقريرَه عن وضعيّة المُهاجرين واللّاجئين العابرين للتراب المغربيّ والمُقيمين بشكلٍ غير قانونيّ أيضاً. تمّ

(2) مدينة إسبانيّة تقع في شمال إفريقيا متاخمة لمدينة الفنيدق المغربيّة ولها معها حدود بريّة وبحريّة.

(3) الوزارة المكلّفة بالمغاربة المُقيمين في الخارج وشؤون الهجرة يُمكن الإطلاع على نصّ الاستراتيجيّة على موقع الوزارة https://marocainsdumonde.gov.ma

(4) المجلس الوطنيّ لحقوق الإنسان مؤسّسة وطنيّة تعدديّة ومستقلّة. أحدث في آذار/مارس 2011 (ليحلّ محلّ المجلس الاستشاريّ لحقوق الإنسان الذي أُنشئ سنة 1990).المزيد من التفاصيل على موقع المجلس:
https://www.cndh.ma

ذلك بعد تعقيد مسطرة عبورهم إلى الضفّة الأخرى من البحر الأبيض المتوسِّط، بفعل السياسات الجديدة للاتِّحاد الأوروبّي. فكان لزاماً على المغرب إذاً، وبعد مشاورات مع الاتِّحاد الأوروبيّ المعنيّ الأوّل بهذه الأزمة، البحث عن حلول والعمل أيضاً على مُلاءمة التشريعات الوطنيّة مع الاتّفاقات الدوليّة الخاصّة بالهجرة والعبور، وأيضاً باللّجوء.

هكذا بات المغرب يُشكِّل نقطةَ عبورٍ أو إقامة ليس للقادمين من أفريقيا جنوب الصحراء فحسب، ولكن أيضاً للقادين من الشرق الأوسط وآسيا، ليتحوَّل إلى نقطة استقبال لهجراتٍ عالميّة وليس قارِّيّة أو إقليميّة فقط. ذلك أنّ المغرب أصبح ينتمي إلى خانة الدول التي تَعرف عَوْلَمة التنقُّلات، حيث أبانت التقارير، المُستخلصة من جنسيّات الموقوفين من المُهاجرين غير الشرعيّين أو غير النظاميّين في المغرب، أنّ هؤلاء النازحين لم يكونوا فقط قادمين من أفريقيا جنوب الصحراء أو من الشرق الأوسط (سوريا ـ اليمن)، بل إنّ هناك من أتى من أدنى الشرق كالنيبال وغيرها. غير أنّ هذا المعطى لا يعني أنّ اللّجوء إلى المغرب أو الهجرة منه وإليه حديث العهد. فالباحث في تاريخ المغرب سيقف عند حقيقة مهمّة وهي أنّ المغرب كغيره من عديد من بلدان شمال أفريقيا كان وجهة الهجرة والنزوح، ولعلّ التاريخ يحتفظ بصور المورسكيّين[5] الفارّين من الاضطهاد والحرب في إسبانيا للبحث عن الأمان والسلام والحياة في مُدن شمال المغرب. ويشهد التاريخ الإنسانيّ، ولا يزال، الهجرة والنزوح في كلّ الاتِّجاهات والاتّجاهات المُعاكسة: شمالاً جنوباً وجنوباً شمالاً، شرقاً غرباً وغرباً شرقاً، غير أنّنا في الألفيّة الثالثة يمكن القول إنّنا نعيش عَوْلَمة الهجرة والنزوح لأسبابٍ أكثر مأساويّة، وذلك من خلال الاضطهاد والحروب الأهليّة والتصفيات العرقيّة والقمع، وأيضاً لأسبابٍ اقتصاديّة ومناخيّة بيئيّة، حيث يصبح النازح هارباً من الجوع أو من زحف الصحاري بفعل الجفاف وندرة المياه أو ناجياً من فيضانات وزلازل.

كما أنّ النزوح لم يعُد ذكورياً فقط إنْ صحّ التعبير، بل صار أنثويّاً وطفوليّاً أيضاً وبشكلٍ لافت. فقد أصبح تنقُّل الأطفال والطفلات مُصاحِبين لعائلاتهم (هنّ) أو وحيدين (ات)

(5) هُم المسلمون من بلاد الأندلس الذين تحوّلوا قهراً إلى المسيحيّة والذين هُجرّوا في بداية القرن السابع عشر إلى عددٍ من مناطق البحر الأبيض المتوسّط بعد سقوط الحُكم الإسلاميّ في الأندلس، حيث سيستقرّ أغلبهم في مُدن شمال المغرب وكذا الرباط في قصبة الأوداية.

لافتاً، بل أصبح ظاهرة تفرض نفسها على طول خيوط سلسلة الهجرة والنزوح المُتشابكة. فتنقُّل الطفلات ونزوحهنّ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يُشكِّل ظاهرة تتّخذ بُعدَيْن مُتناقضَيْن: فإذا كان هذا النزوح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاطر التي قد تتعرّض لها الفتيات والطفلات، كالاستغلال والاعتداءات الجنسيّة والتهديد بالاتِّجار بالبشر، فإنّه وفي الآن نفسه يُشكِّل ملاذاً وفرصة من أجل الحصول على وضع أفضل أوّله التمدرس، والأمان والرعاية في بلد اللّجوء، فضلاً عن البُعد الجندريّ المتمثّل في التفلُّت من ثقل النظام والتقاليد الأبويّة. وهو وضع فرض أيضاً مشكلات جديدة وذات طبيعة خاصّة، أهمّها صعوبة إيجاد مؤسّسات رعائيّة مناسبة، فضلاً عن العراقيل القائمة أمام الاندماج الكامل والصحيح لهنّ في المنظومة التعليميّة في بلد الاستقبال. وهو الإشكال الذي سنفصل فيه لاحقاً تحت بند إدماج اللّاجئات الأفريقيّات الصغيرات في المسار التعليميّ في المغرب.

ونظراً لكون موضوع اللّجوء والهجرة موضوعاً شاملاً ومتعدِّد المقاربات، فإنّ دراستنا هنا ستُركِّز بالأساس على وضعيّة الطفلات والفتيات اللّاجئات في المغرب وعلى وجه الخصوص القادمات من أفريقيا جنوب الصحراء[6]: أسباب النزوح من بلد المنشأ وظروفه، الواقع المُعاش في المغرب كبلدِ عبور، ثمّ، وبشكلٍ اضطراريّ في أغلب الأحيان، اتّخاذ المغرب كوجهة للاستقرار وكآخر محطّة في رحلة النزوح القسريّ، مع ما يترتَّب عن ذلك من رغبة في الاندماج والمعوِّقات المُحيطة به.

هكذا وحين يتمّ اختيار الحديث عن المغرب كأرض العبور بدايةً وبلد الهجرة والاستقبال في ما بعد، وقبل هذا وذاك كمَوطنِ القمع الشرس الذي تمثَّل في أبشع صوره خلال سنوات الرّصاص[7]، حيث دفعتِ النساء والفتيات ثمناً باهظاً لأنّهنّ كنّ إمّا زوجات مُعارضين أو أمّهاتهم أو بناتهم أو أخواتهم، تمّ ذلك لأنّ الصورة لم تتغيَّر كثيراً. وهي صورة استعمال سلاح الاغتصاب والعنف القائم على الجندر ضدّ النساء والفتيات في زمننا هذا في مغرب اليوم، مغرب ما بعد سنوات الرصاص، مغرب الإنصاف والمصالحة

(6) هذه التسمية هي الترجمة الحرفيّة من الفرنسيّة: Subsahariens، تُطلَق على اللّاجئين والمُهاجرين القادمين من الدول الأفريقيّة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

(7) أو ما يعرف كذلك بسنوات الجمر وهي الفترة الممتدّة من بداية ستّينيّات إلى نهاية تسعينيّات القرن العشرين، والتي تميّزت بالقمع والاعتقالات السياسيّة والتعذيب والإخفاء القسريّ، أي إبّان فترة حُكم الملك الحسن الثاني في المغرب.

والعدالة الانتقاليّة، حيث لم تعُد فقط النساء المغربيّات والفتيات ضحيّات العنف بل الهاربات من جحيم الحروب والنازحات من نار الفقر والجوع أيضاً؛ إذ إنّهنّ لم يسلمْنَ بدورهنّ من لهيب التمييز والعنف بكلّ أنواعه. فالأفريقيّات نلْنَ عنفاً مزدوجاً قائماً ليس على النوع الاجتماعيّ فحسب، بل أيضاً على عنصريّة اللّون والعرق، وفي أحيان كثيرة كان تمييزاً قائماً على الدّين أو اللّغة. من هنا ارتأيتُ أن أقارب موضوع النازحات واللّاجئات في المغرب مع تركيزٍ شديدٍ على الطفلات اللّاجئات الأفريقيّات. وعلى الرّغم مِن أنّ اللّاجئات السوريّات يُمثِّلنَ رقماً مهمّاً إلّا أنّهنَّ يُعتبَرن أوفر حظاً نسبيّاً من حيث الاندماج بعكس الأفريقيّات، وهي حقيقة ستمنحنا بعضاً من نقاط المُقارَنة بينهنّ بهدف فهمٍ واضحٍ لمعوِّقات اندماج اللّاجئات الأفريقيّات. المقاربة التالية ستُلامس إذاً الواقع اليوميّ للطفلات اللّاجئات الأفريقيّات، بعد أن أصبحنَ عالقاتٍ في بلدٍ اعتبرْنه بدايةً نقطة عبور أولى. كما سنرصد أنواع العنف الذي يخضعْن له، وكيف يتفلّتْنَ منه؟ وما هي الحماية التي تُقدِّمها المنظّمات المحليّة والدوليّة لهنّ؟ وما هي الحماية القانونيّة من طرف الحكومة المغربيّة؟ وما هي معوِّقات اندماجهنّ والآفاق المستقبليّة لهنّ؟

تكتسي هذه الدراسة إذاً أهميتها من تركيزها على مقاربة وضعيّة الفتيات اللّاجئات سواء كنّ مصحوبات أم غير مصحوبات بعائلاتهنّ، وسعيهنّ للاندماج. ذلك أنّ نظريّة «الاندماج المُجتمعيّ» أو ما يُمكن ترجمته بإرادة العيش المُشترك لإيميل دوركايم Emile Durkheim (1858 ـ 1917)، التي ناقشها في كتابه «تقسيم العمل الاجتماعيّ»[8]، ترتبط كذلك وبشكلٍ وثيقٍ بقضيّة النزوح واللّجوء في أُفق تحقيق الاندماج في مُجتمعات الاستقبال. ونظريّة دوركايم على الرّغم من قِدَمِها، إلّا أنّه تمّ تحيينها مع مَوجات الهجرات واللّجوء، من خلال أعمال عُلماء السوسيولوجيا المُهتمّين بسوسيولوجيا السياسة أمثال عالِمة الاجتماع والسياسة الفرنسيّة دومينيك شنابر Dominique Schnapper[9]. فالاندماج يعتبر أهمّ مدخل لدراسة وضعيّة اللّاجئات، لأنّ اندماجهنّ في بلد الاستقبال، والمقصود به هنا المغرب، سيُمكِّنهنّ من النجاة من الكوابيس والآثار السلبيّة لمعاناتهنّ في بلدهنّ وأيضاً خلال رحلة النزوح. غير أنّ مقاربتنا هنا لن تغفل معوِّقات اندماجهنّ الذاتيّة

(8) Emile Durkheim, *De la division du travail social 1892* (Paris:Presses Universitaires de France, 1973).
(9) Dominique Schnapper et Christian Bachelier, *Qu'est-ce que la citoyenneté*, (Paris: Gallimard/Folio, 2000).

والموضوعيّة، لكنْ مِن دون أن نتغاضى عن مُقارَبة ما يُمكن تسميته بالأوهام، ولاسيّما إذا ما نظرنا في الخطاب الرسميّ في هذا الإطار، وما يعتريه من تناقُضٍ بين القوانين والواقع المعاش.

وعلى الرّغم مِن أنّ موضوع لجوء الأطفال وهجرتهم بشكلٍ عام يكتسي أهميّة بالغة باعتبارهم جميعاً غير مسؤولين عن أوضاعهم التي زُجّوا فيها غالباً بذنبٍ اقترفه الكبار أو لظروف طبيعيّة وجغرافيّة لا يدَ لهم فيها، إلّا أنّ وضعيّة الإناث منهنّ هي التي تُشكِّل محورَ هذا البحث باعتبارهنّ الحلقة الأضعف في سلسلة النزوح القسريّ، والتهجير، واللّجوء، وفي الآن نفسه القوّة الخفيّة التي تُبعَث من بين أنقاض الإخفاقات لتُسجِّل أولى الانتصارات ضدّ الظلم في الفضاء الخاصّ المسكوت عنه في مقاربة وضعيّات التهجير واللّجوء. وهي فرضيّة تُحيلنا كذلك على اختلاف الأدوار الجندريّة في قضايا اللّجوء والاندماج.

من هنا سأحاول في مقاربتي هذه الإجابة عن الأسئلة والإشكاليّات التالية:

1 ـ ظروف تحوُّل المغرب من بلد العبور إلى بلد الهجرة.

2 ـ الطفلات والفتيات اللّاجئات الأفريقيّات: أسباب النزوح وواقع اللّجوء في المغرب.

3 ـ اختلاف الأدوار الجندريّة في مَسارات النزوح، اللّجوء والاندماج.

4 ـ معوِّقات وتحدِّيات إدماج الطفلات والفتيات اللّاجئات الأفريقيّات في المُجتمع المحلّي.

5 ـ تأثير جائحة كوفيد 19 على ظروف الفتيات والطفلات اللّاجئات في المغرب.

على أن نختم دراستنا هذه باستنتاجاتٍ ربّما لن تكون نهائيّة بل مقدِّمة لبحوثٍ حول ظاهرة النزوح الأنثويّ في ظلّ الدّيناميّة التي تعرفها قضيّة اللّاجئين وفي ظلّ مستجدّات الجائحة أيضاً.

1 ـ المغرب من بلد العبور إلى بلد الهجرة واللّجوء

شكّل المغرب نظراً لموقعه كنقطة التقاء بين قارّتَي أوروبا وأفريقيا ومنذ العهد القديم مركزاً للهجرة والعبور، وإذا كان المغرب تاريخيّاً يُعتبر بلدَ العبور إلى الضفّة الشماليّة

للمتوسّط (أوروبا) وأرضاً لتصدير الهجرة منذ ستينيّات القرن العشرين، فإنّه أضحى بعد الاتّفاقيّة[10] التي أبرمتها الحكومة المغربيّة مع الاتِّحاد الأوروبيّ، المتعلِّقة بالحدِّ من توافد المُهاجرين واللّاجئين إلى القارّة العجوز، بلداً لِلُجوء العديد من الفارّين من الحروب أو من الأزمات الاقتصاديّة في القارّة الأفريقيّة. وتُعتبَر النساء والطفلات الحلقة الأضعف في سلسلة اللّجوء هذه، مع أنّنا لا يُمكِن أن نغفل أنّه بعد الأزمة السوريّة واليَمنيّة أضحت السوريّات واليمنيّات أيضاً رقماً مهمّاً في عدد هذه الفتيات والنساء. فالأرقام تشير إلى أنّ عدد اللّاجئين والنازحين وطالبي اللّجوء المتواجدين في المغرب بشكلٍ عامّ، نساءً ورجالاً وأطفالاً، بلغ بحسبِ الإحصاءات الرسميّة للمفوّضيّة الأُمميّة للّاجئين من خلال فرعها في المغرب أكثر من 11960 لاجئاً وطالبَ لجوء، ينحدرون من أربعين بلداً عبر العالَم. وذكرت المفوّضيّة في تحديثٍ لمعطياتها في شهر أيلول/سبتمبر 2020[11] أنّ عدد اللّاجئين المُتواجدين في المغرب بلغ ما يقرب من 7561 لاجئاً، فيما يصل عدد طالبي اللّجوء إلى 4399 طالبَ لجوء. ومعلوم أنّ نصف عدد هؤلاء اللّاجئين هُم سوريّون، بينما تقتسم دول أفريقيا جنوب الصحراء واليمن وبعض دول آسيا النصف الآخر. ويُستشَفّ من الحملة الأولى للتسوية، التي انطلقت في كانون الثاني/يناير 2014 وانتهت في كانون الأوّل/ديسمبر من السنة نفسها، أنّها مكّنت من تسوية وضعيّة 23,096 شخصاً من أصل 64,927 طلباً. أمّا الثانية التي انطلقت في 15 كانون الأوّل/ديسمبر 2016 إلى غاية 31 كانون الأوّل/ديسمبر 2017، فقد مكّنت من تسوية وضعيّة 25,000 شخص، حيث وصل المجموع إلى حوالى 50,000 مُهاجر استفادوا من التسوية على مرحلتَين[12]. هكذا ناهز عدد المُهاجرين الأفارقة المُقيمين في المغرب ما يقرب من 80,000 مُهاجراً. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ نسبة الفتيات والنساء من هذه الأرقام بلغت ما يقرب من 40% حيث

(10) وهو الإعلان السياسيّ المُشترك الذي وقّعه المغرب مع الاتّحاد الأوروبيّ في 7 حزيران/يونيو2013، والمتعلّق بالتعاون في مجال الهجرة وتدبير تنقّل الأشخاص.

(11) المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين، تقرير سنة 2020، **UNHCR**، متاح على الرابط:
https://www.unhcr.org/ar/

(12) RBOUB Amin, «Enquête L'Economiste-Sunergia/Migrants subsahariens: Des résultats surprenants», *Journal l'Economiste*, Edition N 5234 (Casablanca: Eco-Media, 2018): 10-11.

أصبح واقع تأنيث الهجرة فعليّاً وفارِضاً نفسه. كما أنّ نسبة الأطفال صارت تُمثِّل أكثر من 29%[13].

من هنا نستشفّ التغيُّر الجذريّ في موقع المغرب الذي كان بلدَ تصدير للهجرة ونقطة عبور للهجرات صوب أوروبا، ليتحوّل إلى بلد استقبال ولجوء ويصبحَ سدّاً منيعاً للحؤول دون تدفّق المُهاجرين واللّاجئين إلى دول الاتِّحاد الأوروبيّ، وهو موقع جاء تنفيذاً لتطبيق اتّفاقيّة 2013 الخاصّة بتدبير الهجرة غير النظاميّة وتنقُّل الأشخاص بين المغرب ودول الاتِّحاد الأوروبيّ.

2 ـ الطفلات اللّاجئات الأفريقيّات: أسباب النزوح وواقع اللّجوء في المغرب

تهدف العلوم الاجتماعيّة إلى تحقيق هدفيْن مهمَّين بشكلٍ متوازٍ ومتساوٍ في ارتباط أحدهما بالآخر. يتعلّق الأمر بوصف العالم أو المحيط أوّلاً وبالعمل على تغييره ثانياً. وحين يتمّ الحديث عن الوصف من خلال النظريّات السوسيولوجيّة فإنّ الأمر طبعاً يتعلّق ليس بالتأمّل من خلال هذا الوصف فقط، ولكن بالتدخّل في المحيط الاجتماعيّ من خلال هذا الوصف.

من هذا المنطلق، جاءت مُقارَبتنا لمَسار الفتيات والطفلات اللّاجئات الأفريقيّات في المغرب، واللّواتي وجدْنَ أنفسهنّ في نزوحٍ قسريّ. فإذا كان الربيع العربي وما تلاه من الحروب ومن أعمال العنف قد أفرز لنا واقعاً مؤلماً تبيّنه الأعداد المتزايدة من اللّاجئين والنازحين قسراً ومن طالبي اللّجوء المُنتظرين في طوابير لا نهاية لها، وهو واقع تصدّر المشهد الإنسانيّ منذ سنة 2011، فإنّ واقع الحروب الأهليّة وأعمال العنف في القارّة السمراء جنوب الصحراء، يضرب بعيداً في تاريخ القارّة الحديث منذ عهد الحرب الباردة وما تلاه من انهيار الأنظمة الشيوعيّة إلى يومنا هذا مع انتشار مجازر التصفية العرقيّة وأخيراً إرهاب فلول الدولة الإسلاميّة داعش، إضافة للمجاعات والكوارث الطبيعيّة التي جعلت من الأفارقة أجيالاً من الرُّحَّل أو المرحَّلين عنوة عن أراضيهم التي لا تحبل في جوفها سوى بخيرات من معادن نفيسة لو كانت من نصيبهم لكانوا أسياد الأرض

(13) المرجع نفسه.

واستمتعوا بقارّتهم غنيّة وآمنة. تفرض إذاً هذه الدراسة مقاربة بعض المفاهيم المرتبطة بقضيّة النزوح واللّجوء:

ـ **الاندماج**: وهو ما عبّرت عنه اتّفاقيّة 1951 الخاصّة باللّجوء حيث نجد مصطلح الدمج المحليّ كترجمة له من الإنكليزيّة Local integration[14]. وفي مقاربتنا هذه تستند عمليّة الاندماج في المُجتمع المغربيّ إلى أبعادٍ مترابطة وهي البُعد السياسيّ، البُعد الاجتماعيّ، البُعد الاقتصاديّ، وأيضاً البُعد الجندريّ على اعتبار أنّنا نقارب موضوع اللّاجئات حصراً في مُجتمعٍ أبويّ بامتياز.

ـ **اللّاجئة/طالبة اللّجوء**: بحسب اتّفاقيّة 1951 الصادرة عن المفوّضيّة السامية لشؤون اللّاجئين التي تُعرف اختصاراً بِـ UNHCR، فإنّ اللّاجئ هو شخص (سواء كان امرأة أم رجلاً أم طفلاً أم طفلة) مهدَّد في حياته وأمنه، حيث تُعرِّف المادّة الأولى من الاتّفاقيّة بوضوح مَن هو اللّاجئ. «إنّه شخص يوجد خارج بلد جنسيّته أو بلد إقامته المُعتادة، بسبب خوف له ما يُبرِّره من التعرُّض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدّين، أو القوميّة، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعيّة معيّنة، أو إلى رأيٍ سياسيّ، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظلّ/تستظلّ بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرُّض للاضطهاد»[15].

ـ **بلد المنشأ/بلد العبور/بلد المَقصد**: هو البلد الذي يأتي منه طالب اللّجوء أو اللّاجئ أو المُهاجِر ويحمل جنسيّته. في حالة الأشخاص العديمي الجنسيّة، فهُم يحملون هويّة بلد إقامتهم الاعتياديّة. أمّا بلد المقصد فهو البلد الذي هو جهة الوصول النهائيّة الفعليّة أو المرجوّة لطالب اللّجوء أو اللّاجئ أو المُهاجر، بينما يقصد ببلد العبور البلد الذي يمرّ به طالبو اللّجوء أو اللّاجئون أو المُهاجرون بطريقة نظاميّة أو غير نظاميّة في أثناء رحلتهم إلى بلد المقصد أو العودة إلى بلدانهم الأصليّة.

ـ **النزوح القسريّ**: ونعني به الخروج الاضطراريّ حيث يُصبح اللّاجئ مضطرّاً للهروب حماية لنفسه وجسده من الأخطار بفعل النِّزاع المسلّح أو الكوارث الطبيعيّة، ولكن أيضاً

(14) للمزيد من التوسُّع الاطّلاع على الرابط: https://www.unhcr.org/local-integration-49c3646c101.html.

(15) «اتّفاقيّة الأُمم المتّحدة الخاصّة باللّاجئين لسنة 1951 والبروتوكول المُلحق بها لسنة 1967»، **المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين**، متاح على الرابط https://www.unhcr.org/

هروباً من العنف والتمييز في كلٍّ من الفضاء العامّ والخاصّ. وهو واقع يتمّ تجاهله أو التغاضي عنه مرّة أخرى، وهو ما يُعتبر إشكاليّة تؤطِّر العلاقات الجندريّة في المجالَيْن العامّ والخاصّ، وتُطاول مفاعيلها الفتيات والنساء بشكلٍ خاصّ.

ـ **الازدراء وكراهيّة الأجانب**: أي التمييز القائم على اللّون والعرق والدّين واللّغة: لقد حثّ مؤتمر مكافحة العنصريّة المُنعقد سنة 2003 على حماية النساء والفتيات اللّاجئات من العنف وكلّ أشكال التمييز وهو ما لا تعمل الدول ومن بينها المغرب على تطبيقه من خلال الزجر ومُعاقبة الجناة والعمل على التوعية في هذا المجال. فقد جاء في توصيات المؤتمر في ما يتّصل بحماية اللّاجئات ما يلي: «**يحثّ المؤتمرُ الدولَ على اتّخاذ خطواتٍ فعّالة لحماية النساء والفتيات اللّاجئات والمُشرّدات داخليّاً من العنف وعلى التحقيق في ما قد يُرتكب من انتهاكات من هذا النَّوع وإحالة المسؤولين عنها إلى القضاء، وذلك بالتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظّمات المختصّة ذات الصلة**»[16].

* **اللّاجئات الأفريقيّات والتمييز العنصريّ**: إنّ مبدأ التقاطعيّة الذي أبدعته المُناضلة الأميركيّة والعالِمة الرائدة في مجال «نظريّة العرق النقديّة «كيمبرلي ويليامز كرينشو Kimberle Williams Crenshaw سنة 1989، و«النسويّة التقاطعيّة» كمفهوم يُشير إلى «**كيف تُؤثِّر نُظم القمع والاضطهاد المنهجيّة في تجارب النساء المتنوّعة وفقاً لتقاطُع عوامل مختلفة كالجندر والعرق والطبقة الاجتماعيّة والدّين والأصل الوطنيّ والإعاقة والمستوى التعليميّ والتوجّه الجنسيّ**»[17]، يُمكنهما أن يحيلنا على ما يحدث في واقع الفتيات اللّاجئات، وخصوصاً الأفريقيّات في المغرب. فحين يتعلّق الأمر بلاجئاتٍ أفريقيّات قادمات من جنوب الصحراء، تصبح قضيّة اللون والمُعتقد وفي أحيان كثيرة اللّغة، كأساس للتفرقة والتمييز بينهنّ وبين لاجئات قادمات من بلدان إسلاميّة أو عربيّة مثل سوريا واليمن، حيث تتعرّض الكثيرات من الفتيات الأفريقيّات، وخصوصاً المسيحيّات، لمُضايقاتٍ وعنفٍ يمكن اعتباره هنا ليس قائماً على النوع الاجتماعيّ فقط

(16) «البند 36 من توصيات المؤتمر العالَميّ لمُكافحة العنصريّة»، نيويورك 2003، **الأُمم المتّحدة مجلس حقوق الإنسان**، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/documents/publications/durban_text_ar.pdf

(17) كاتي الحايك، «النسويّة التقاطعيّة وكيف يُمكن تطبيقها على الوضع السوريّ»، **جدليّة**، متاح على موقع: https://www.jadaliyya.com/

بل يصبح له أساس في ما أوردناه أعلاه عن النسوية التقاطعيّة. ذلك أنّ تجارب اللّاجئات السوريّات واليمنيّات من جهة، والأفريقيّات من جهة ثانية، تتقاطع حول العرق واللّون والدّين؛ بحيث يصبح الحديث عن نسويّة تقاطعيّة (Intersectional feminism) أمراً واقعاً ومُلِحّاً، لتغدو معاناة الأفريقيّات مزدوجة بل متعدِّدة الأبعاد. وإذا كانت التقاطعيّة تستند إلى العِرق في تحديد مُعاناة النساء السود في الولايات المتّحدة الأميركيّة، فإنّنا هنا، وفي سياق دراستنا هذه المتعلّقة بالمُجتمع المغربيّ، يبدو أنّ واقع اللّاجئات الأفريقيّات يتقاطع إلى حدٍّ كبير مع تهميش النساء السود. ذلك أنّ المُجتمع المغربيّ ما زال يحمل إرهاصات العنصريّة القائمة على اللّون. والعديد من الوقائع تشير إلى استمرار المعاملات القديمة بين البيض والسود، المتجذِّرة في مُجتمع الرِّقّ القديم. وهو موقف لا يقتصر على السكّان المحليّين أي المغاربة، ولكن وللأسف نجد أنّ حَرَسَ الحدود وأيضاً الشرطة لا تتردّد في استعمال القوّة والعنف بكلّ أشكاله. نستشفّ من الشهادات التي أوردتها منظّمة (GADEM) في تقريرها عن التدخُّل العنيف لقوّات الأمن في بعض المُدن، ونرى واقع التمييز تجاه المُهاجرين واللّاجئين في المغرب[18] فنستشفّ من خلال العديد من الشهادات من ضحايا التمييز، ومن بينهنّ فتيات ونساء، أنّهنّ عومِلْنَ معاملة العبيد حين اضطرِرْنَ للاشتغال كخادمات منازل عند بعض العائلات المغربيّة التي ربّما لا تزال تحمل عقليّة عصر الرقيق. هناك أيضاً تقارير ومقالات ولقاءات مع بعض ضحايا الاستغلال في العمل المنزليّ يصل إلى حدِّ ممارسات الرقّ والعبوديّة. حيث يُستَشفّ أنّهن يعانين من الاعتداءات الجسديّة والجنسيّة والحرمان من الأجر والتعذيب أيضاً، بحسب العديد من شهادات لاجئات أفريقيّات[19]، وهو واقع أصبح فارضاً نفسه على الرّغم مِن إنكار تجذُّر العنصريّة في المُجتمع المغربيّ. فيما التاريخ يحتفظ بشهادات عن الموروث العنصريّ المغربيّ تجاه السود، بمَن فيهم المغاربة[20].

(18) «واقع التمييز بالمغرب، المجلس المدنيّ لمُناهضة كافّة أشكال التمييز»، النسخة الثانية 2019، **Gadem**، متاح على: https://bit.ly/3Je6Eg7

(19) Helena Maleno Garzon, «Le Maroc et les femmes subsahariennes», Alianza por la Sodidad, 2018, *alianzaporlasolidad* www.Alianzaporlasolidad.org.

(20) شوقي الهامل، **المغرب الأسود: تاريخ العبوديّة والعِرق والإسلام** (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبردج، 2013).

هكذا وفي كلّ الصراعات يُمثِّل العنف القائم على الجندر أو النَّوع أبرز أنواع الاعتداءات التي تتعرّض لها اللّاجئات (الفتيات، الطفلات والنساء أيضاً) في المغرب، وذلك في مختلف مراحل رحلة نزوحهنّ بل وأيضاً خلال مراحل طلب اللّجوء أو الإقامة. وهذه الاعتداءات تحدث في كلّ الظروف المحيطة بالضحايا، سواء كنّ وحيدات أو مع مُرافِق (زوج أو رجل من أفراد العائلة) ضمن العائلة أو معزولات. ما يعني أنّ العنف القائم على النّوع وبالتالي الاعتداء عليهنّ يدخل ضمن الاعتداءات التي تحدث فقط لكونهنّ نساء أو إناثاً. أمّا عن أنواع العنف فإنّها عديدة قد يصعب حصرها ولكن أبرزها الإكراه على الزواج المبكر، الاغتصاب، الضرب والعنف بكلّ أنواعه، التهديد بالاتِّجار بالبشر. وفي أحيان كثيرة يتمّ بيع الفتيات لمافيا الدعارة وإرغامهنّ على سداد دين المساعدة في رحلة النزوح.

ولعلّ من أهمّ أسباب نزوح الفتيات الأفريقيّات القادمات من جنوب الصحراء الكبرى، الصراعات والاقتتال، فَقْد المُعيل، والبحث عن أُفقٍ أرحب لتحقيق الذات ومساعدة العائلة. هكذا نستشفّ من بعض الشهادات العائدة إلى فتيات أفريقيّات من خلال بَوْحِهنّ الذي غالباً ما يكون محتشماً ومتردِّداً، أنّهنّ لم يسلكْنَ الطريق الصعب للنزوح سوى لأنهنّ وبفعل المعاناة أصبحْنَ لا يكترثْنَ بما يُمكن أن يعترضهنّ في طريق النزوح من عنفٍ وابتزاز بل وحتّى الاغتصاب. مع أنّه يصعب الوقوف على حالات العنف وعددهنّ في ظلّ غياب إحصاءات رسميّة في هذا الباب. مع ذلك يُمكن القول، ومن خلال تقارير لمنظّمة أطبّاء بلا حدود، إنّ أغلب النساء والفتيات اللّواتي حصلْنَ على فحصٍ طبّي كنّ يُعانين من آثار عنفٍ جسديٍّ يتمثّل في الضرب، لكنّه بالأساس عنف جنسيّ؛ وهذه التقارير شملت السنوات الممتدّة ما بين العامَيْن 2003 و2012[21].

(21) «العنف، انعدام الحصانة والهجرة: محاصرون على أبواب أوروبا»، تقرير منظّمة أطبّاء بلا حدود، **الأُمم المتّحدة مجلس حقوق الإنسان**، متاح على الرابط:

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CMW/Shared%20Documents/MAR/INT_CMW_NGO_MAR_14801_A.pdf

ـ النزوح واللّجوء والعنف الجنسيّ

بحسب منظّمة أطبّاء بلا حدود، ومن خلال عملها الميدانيّ الذي قامت به في كلٍّ من الرباط والدار البيضاء مثلاً، حيث تمّ التكفُّل بطفلات ضحايا العنف الجنسيّ والاغتصاب، فإنّ كلّ طفلة من ثلاث أخريات معنَّفات تعرّضْنَ للعنف الجنسيّ والاغتصاب سواء في بلد المنشأ أم خلال رحلة النزوح أم في بلد الوصول واللّجوء (المغرب). وبحسب التقرير نفسه فإنّ أكثر من 21.5% من النساء ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسيّ هنّ من المُهاجِرات واللّاجئات الأفريقيّات وقاصرات بسنّ يقلّ عن 16 سنة. ومن بين الشهادات التي يُمكن أن نشير إليها في هذا الصدد، ثمّة شهادات بعض القاصرات الأفريقيّات النازحات من أفريقيا جنوب الصحراء، اللّواتي تعرّضنّ للعنف في طريق النزوح وبعد وصولهنّ إلى المغرب، على الرّغم مِن أنّهنّ كنّ في الأصل هاربات من عنفٍ واغتصاباتٍ متتالية في بلدانهنّ. تحكي فتاةٌ أفريقيّة لاجئة مثلاً من جنوب الصحراء، كانت قد استفادت من تكفُّل منظّمة أطبّاء بلاحدود بها بعد هَروبها من بلادها بسبب النِّزاع المسلَّح، أنّها شاهدت جنوداً يقتلون أباها وهي في طريق العودة إلى المنزل بعدما أنهت عملها في الحقل. أُصيبَت الفتاة بالهلع ومن شدّة خوفها هربت ولم تُكمِل طريقها إلى المنزل. اتَّجهت إلى اللّامكان، وفي الطريق اعترض سبيلها رجلان بلباسٍ عسكريّ، واقترحا أن يُساعداها بنقلها في عربتهما، إلّا أنّهما توقّفا فجأة في الصحراء، واغتنما الفرصة ليغتصباها ويعتديان عليها بالضرب، ولتَجِدَ نفسها من ثمّة وحيدة في اللّامكان، قبل أن تتمكّن من اجتياز الصحراء والوصول إلى المغرب[22].

3 ـ اختلاف الأدوار الجندريّة في مَسار النزوح، واللّجوء، والاندماج

تختلف مُعاناة الفتيات خلال رحلة النزوح عن مُعاناة الفتيان إلى حدٍّ ما على الرّغم من تعرُّض الذكور أيضاً للاغتصاب، والعنف الجنسيّ، والإكراه على مُمارسة الدعارة. غير أنّ ما يُثير الاستهجان هو حينما تستهين برامج المساعدات والدَّعم إلى حدٍّ بعيد بالمقاربة الجندريّة، فتغضّ الطرف عن الانتهاكات والعنف ضدّ النازحات واللّاجئات

(22) المرجع السابق.

بدعوى أنّ الأمر يدخل في نطاق المُقاربات الثقافيّة المُختلفة والمتعدِّدة. وهذا ينطوي على تمييزٍ حقيقيّ أيضاً، وعلى ظُلمٍ للفتيات والنساء. وهو ما يعني أنّنا ربّما أصبحنا بفعل المُقارَبة الجندريّة الواهمة نُسهمُ في نتائج عكسيّة بدلاً من ما هو مطلوب. وربّما أنّ الأمر يتطلّب كذلك النظر بعَينٍ حذرة للفرق الدقيق بين ناجية وضحيّة حين نروم التدخّل لمُساعدة اللّاجئات أو المُرافعة عنهنّ. فالمُقارَبة الجندريّة تتطلّب عدم السقوط في ترسيخ الخَلَل عن غير قصد. فقد أدّى التدخُّل لمصلحة النساء في بعض الأنشطة المتعلّقة بالأُسر إلى تهميش دَور الرجل ما خلق حساسيّاتٍ مبطَّنة ومسكوتاً عنها وبخاصّة في تجمّعات اللّاجئين المُختلفين ثقافيّاً، ما أدّى إلى إهمال مقاربة النَّوع والتعامل على أساس مبدأ المساواة والحماية من العنف بعيداً عن التمييز المضادّ والتحيُّز. وقد لَمَسَ العديد من النشطاء والفاعلين الجمعويّين في المُجتمع المدنيّ في المغرب هذه الفرضيّة، وخصوصاً حين يتمّ منْحُ مساعدة للنساء لإنشاء تعاونيّات مُدرّة للدخل، غير أنّه وفي سياقٍ مضادّ يُمكن الإشارة إلى أنّ الفتيات والنساء في ظروف النزوح واللّجوء يُعتبرن أكثر ديناميّة وعزماً على تغيير وضعهنَّ ووضْع عائلاتهنَّ، ما جعلهنَّ مؤهّلات لأخْذِ زمام المُبادرة. إلّا أنّ الأمر أدّى في أحيان كثيرة إلى عداءٍ من طرف زملائهنّ الذكور من اللّاجئين أو من محيط عائلاتهنّ. فالفتاة في العائلات الأفريقيّة تُعدّ بمنزلة استثمار عائليّ، لأنّ الفتيات عموماً من الصعب أن يهملْنَ أو يتراجعْنَ عن إرسال الإعانات إلى عائلتهنّ، كما أنهنّ قادرات على تقديم التضحيات أكثر من الذكور. هكذا تتّخذ مسارات الهجرة والنزوح بُعداً أنثويّاً بامتياز أو بتعبير دقيق بُعداً نسائيّاً على اعتبار أنّ أغلب الفتيات والنساء يتّخذْنَ من الهجرة والنزوح آخر طريق لهنَّ نحو التحرُّر من القمع والعنف الذي يتعرّضنَ له في مُجتمعاتهنّ وعائلاتهنّ. وبالتالي تشكِّل مسارات النزوح هي أيضاً طريقاً للاستقلال الاقتصاديّ والاجتماعيّ. وعلى الرّغم مِن أنّه يصعب الوقوف عند الأرقام الدقيقة للّاجئات والمُهاجِرات، وبخاصّة الفتيات واحتمالات تعرّضهنّ للعنف، وخصوصاً في غياب إحصاءات رسميّة في هذا الباب، يُمكن القول من خلال تقارير منظّمة أطبّاء بلا حدود (وبخاصّة التقارير التي شملت سنوات ما بين 2003 و2013) إنّ أغلب النساء والفتيات اللّواتي حصلْنَ على مساعدة طبيّة كنّ يُعانينَ من آثارِ عنفٍ جسديّ مُتمثِّلاً بالضرب، ويستند في الأساس إلى عنف جنسيّ.

4 ـ معوِّقات وتحدِّيات إدماج الفتيات في المُجتمع المحليّ

إنّ أيّ مُقارَبة لمسألة إدماج الطفلات المُهاجِرات واللّاجئات الأفريقيّات في المُجتمع قيد الدراسة، أي المُجتمع المغربيّ، تفرض بدايةً الوقوف عند مقصدنا بالاندماج. فمعلوم أنّه ومن خلال تتبُّع مسار كلّ الصراعات التي تكون فيها الفتيات والنساء جزءاً منها والحلقة الأضعف فيها، سيتَّضح لنا بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ الفتيات غالباً ما يتمكّنَّ من قلب المُعادَلة، وخصوصاً في المُجتمعات ذات البنية الأبويّة القويّة. فمثل هذه الظروف تتيح لهنّ إمكانيّة أخْذ المبادرة والعمل على تقوية قدراتهنّ ليس فقط المعرفيّة ولكن أيضاً السلطويّة. وهذا ما يتيح لهنّ قيادة مُجتمعهنّ الصغير إلى برِّ الأمان. غير أنّ ما يجعل الأمر أكثر تعقيداً هو أنّه في أحيان كثيرة تُصاغ الأنشطة وتُدار من أجل إدماج الفتيات اللّاجئات بشكلٍ يُكرِّس التمييز والتفرقة، بحيث يجعلهنّ هذا الواقع عرضة لأن يعشْن ما يُمكن أن نسمّيه غياباً مزدوجاً la double absence (صياد 2006)[23]، فتصبح اللّاجئات مُغتربات بشكلٍ رسميّ. إنّهنّ هنا ولَسْنَ هنا وهنَّ أيضاً هناك ولَسْنَ هناك. غير أنّ هذا المعطى ليس واقعاً أبديّاً. فإذا كانت اللّاجئات في حاجة إلى مسارٍ طويل حتّى يُحقِّقْنَ الاندماج المُتكامل باعتباره صيرورة معقّدة وشائكة، فإنّ نماذج منهنّ استطعْنَ أن يُغيِّرن واقع الاغتراب والتمييز واللّاستقرار إلى عنصر قوّة ما أهَّلهُنَّ لأن يُصبحن رائدات أعمال وأن يندمجن في سوق العمل. مع أنّنا هنا علينا أن لا نغفل الإكراهات التي تؤطِّر اللّجوء والهجرة في المغرب، ذلك أنّ أغلب اللّاجئات أو الأفريقيّات أصبحْنَ لاجئات في بلدٍ كنّ وربّما ما زال العديد منهنّ يعتبرنه بلد العبور وأنّهنّ فقط أصبحْنَ عالقات ومضطرّات لطلب اللّجوء ومحاولة إيجاد موقع قد يكون لدى بعضهنّ حالة موقَّتة مهما طالت إقامتهنّ في المغرب. فالحلم بالعبور إلى الضفّة الأخرى (الالدورادو الأوروبيّ) ربّما ما زال يساور مخيِّلتهنّ، إنّه الحلم الدفين الذي فرضت الأوضاع الجديدة، متمثّلة في الاتّفاقيّة المُبرمة بين الاتِّحاد الأوروبيّ والمغرب، جعْله صعب المنال سواء بتسوية الوضعيّة أو بالترحيل القسريّ من طرف القوّات المغربيّة. وكأنّي بهنّ ما زلْنَ يعشْنَ مرّة أخرى ليس وهْمَ الهجرة واللّجوء

(23) A. Sayad, *L'Immigration ou les paradoxes de l'altérité, 1* (Paris: L'illusion du provisoire, Raisons d'agir, 2006), 18.

فقط، ولكن أيضاً وَهْم الاندماج أيضاً. غير أنّ هذا الأمر لا يُمكن أن ينسينا النماذج من الفتيات اللّواتي استطعْنَ أن يغيِّرن واقع معاناتهنّ. وفي هذا الصدد يفترض تحليل العنف القائم على الجندر التركيز على الناجيات من العنف والتروما بدل الاهتمام بهنّ فقط كضحايا[24]، لأنّ هذه المقاربة هي الكفيلة بالنأي بهنّ من منطقة الضعف والهوان إلى فضاء رحب من النجاة والاحترام والقوّة التي تمنحهنّ إمكانيّة الانتقال إلى مرحلة بناء الذات. فهناك العديد من الأمثلة لفتيات ونساء لاجئات استطعن تجاوز الصعاب وعراقيل الاندماج لبناء حياة جديدة في المغرب الذي أصبح لهنّ بمنزلة الوطن البديل. وتعتبر غلوريا لاجئة من كوت ديفوار التي استطاعت أن تُنشِئ مقاولة صغيرة عبارة عن صالون حلاقة بمدينة القنيطرة شمال العاصمة الرباط[25]، بدعم من المفوّضيّة السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين وبتمويل من الجمعيّة المغربيّة لدعم المقاولة الصغرى كشريك للمفوّضيّة في التدخُّل لمصلحة اللّاجئين بالمغرب. وهي تجربة تمنح الأمل والقوة للّاجئات كي يتمكن من تغيير واقع الضحيّة والتروما إلى موقع القائدة والناجية من ظروف النزوح واللّجوء الصعبة والقاتلة.

الفرصة التي يُمكن أن تتيحها مُعاناة الفتيات من العنف، وخصوصاً الأفريقيّات، تتمثَّل في قدرتهنّ على تجاوُز المحنة. لكنّ المُلاحَظ أنّه على الرّغم مِن ذلك لا يُمكن تجاهُل طبيعة المُجتمع المغربيّ كمُجتمعٍ عربيّ/أمازيغيّ ولكنّه أبوي بامتياز يجعله معوِّقاً أمام محاولات تغيير واقع المُهاجرات والنازحات، وهو ما يُمكن أن نلمسه في مُقارنةٍ بسيطة بين النازحات العربيّات، من سوريّات ويمنيّات، وبين النازحات الأفريقيّات. فعلى الرّغم من كلّ المُضايقات التي يُعانيْنَ منها إلّا أنّهنّ استطعْنَ تحقيق الاستقلال الاقتصاديّ وقيادة أُسرهنّ. أي أنّهن لم يعُدْنَ مُعتمدات على التسوُّل أو على المُعيل فقط. الفتيات الأفريقيّات أيضاً جسَّدن معنى أنْ يتكفَّلْنَ ببناءِ مُستقبلهنّ وهي حقيقة تنمّ عن الاختلافات الجندريّة كما أسلفنا. فقد تمكّنت فتياتٌ لاجئات من تعلُّم

(24) «الوقاية من العنف الجنسيّ والعنف الجندريّ والاستجابة لهما في حالات اللّاجئين في منطقة الشرق االأوسط وشمال إفريقيا»، المفوّضيّة السامية لشؤون اللّاجئين، **refworld**، متاح على https://www.refworld.org/

(25) «غلوريا.. لاجئة تتحدّى كلّ الصعوبات وتبني حياة جديدة في المغرب»، **UNHCR**، متاح على الرابط https://www.unhcr.org/ar/news/latest/2015/1/54bf9e2b6.html

المهارات وإنشاء مشروعات صغرى مُدرَّة للدخل أو عبر المشاركة في تعاونيّات لإعالة أُسرهنّ[26].

وفي سياق قضيّة الاندماج ومحاربة ما تعانيه أغلب الفتيات كغيرهنّ من لاجئات دول أفريقيا جنوب الصحراء، يتخذ مفهوم الاختلاف بتقاطع مع مسألة الأقليّة حمولة دلاليّة تعيد نمط التمييز العنصري القائم على اللون إلى الواجهة، وهو أمر يعوِّق الاندماج ويُعمِّق الإحساس بالاغتراب. غير أنّ الأمر العائق في هذا السياق كذلك هو الاختلاف الثقافيّ والدّيني، وهو أمر يضع أيضاً قضيّة احترام التنوّع الثقافيّ وتشجيع المُجتمع المتعدِّد والمنفتح على المحكّ مرّة أخرى، وبخاصّة أنّ المُجتمع المغربيّ على الرّغم مِن جهوده في بناء مُجتمع يحترم التعدّديّة الثقافيّة من خلال ترسيم اللّغة الأمازيغيّة إلى جانب اللّغة العربيّة، إلّا أنّه وبعد تسوية أوضاع مجموعة من المُهاجرين الأفارقة يجد نفسه مرّة أخرى أمام معضلة البنية المُجتمعيّة التي تتّسم بالإقصاء وبالتمييز. وحين يكون حديثنا في هذا السياق حول الفتيات الأفريقيّات، فإنّ الأمر سيكون إقصاءً مزدوجاً، ذلك أنّهنّ سيتقاسمْنَ مع كلّ النساء على أرض المغرب الإقصاء باعتبارهنّ نساء، ولكن أيضاً ستتضاعف مُعاناتهنّ لأنّهنّ مُختلفات اللّون، وفي حالات عديدة لا يتقاسمْنَ أيضاً الانتماء الدّينيّ مع سكان بلد المقصد أي المغرب الذي يُعتبَر بلداً ليس إسلاميّاً فقط، ولكنّه يتّجه منذ سنوات لأسْلمة الواقع والمعيش اليوميّ، ما يُعمِّق مُعاناة اللّاجئات الأفريقيّات، وبخاصّة منهنّ المسيحيّات. يُمكن أن نورد بعض الشهادات التي أكّدت على أنّ العنصرية قائمة بالفعل على اللّون وعلى اللّغة وأيضاً على الدّين. تورِد فتاةٌ كونغوليّة أنّ «**المغاربة عنصريّون، لأنّهم يعتبرون كلّ الرجال الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء مجرّد لصوص، وأنّ النساء والفتيات لسْن سوى عاهرات..**»[27]. وتقول مُهاجِرة من ليبيريا إنّ» **علينا أن نستمرّ في الحياة، نحن بشر على الرّغم مِن أنّ هناك مَن يعتبرنا مجرّد حيوانات، حيث يُنظر إلينا على أنّنا طفيليّات تهدِّد سلام المُواطنين**»[28]. تزداد القضيّة تعقيداً إذا ما علمنا أنّ من بين

(26) «نموذج تعاونيّتَين إنتاجيّتَين للاجئتَين إفريقيّتَين نجحتا في رفْعِ تحدّي الاندماج، **العربيّة**، متاح على:
https://www.alarabiya.net/north-africa

(27) Myriem Cherti et Peter Grant, «Le mythe de transit, la migration subsaharienne au Maroc», Institute for Public Policy research, juin 2013, https://www.ccme.org.ma/images/documents/fr/2013/06/mythe-du-transit-maroc.

(28) المرجع نفسه.

ميزات اللّجوء بالمغرب أنّ كلّ النازحين يتخذن الفضاء السكني المشترك مع المواطنين المحليّين كوسيلة وملاذ في محاولة الاندماج في غياب أيّ بديل للسكن ولكنْ أيضاً في عدم وجود مخيّمات للّاجئين تحديداً، حيث نَجد اللّاجئات كغيرهنّ من المُهاجرين واللّاجئين مُقيمات في مساكن وسط أحياء شعبيّة لكبرى المُدن المغربيّة: كالرباط، الدار البيضاء، طنجة فاس ومكناس، وهو واقع يبدو أنّه ذو بعدَيْن إيجابيّ وسلبيّ فمن جهة يُمكن أن يُسهم في اندماج اللّاجئات والمُهاجِرات ولكنْ في الآن نفسه يجعلهنّ فريسة سهلة للمُضايقات والاعتداءات ذات الطّابع العنصري.

ـ الإدماج في المَسار التعليميّ المغربيّ: عوائقه ومُنجزاته

«الفرق بين الاستثمار وعدم الاستثمار في تعليم الناس الذين يتنقّلون بين مختلف أرجاء المعمورة كالفرق بين شقّ طريق يؤدّي إلى الإحباط والقلاقل وشقّ طريق يؤدّي إلى التماسك والسلام» اودري ازولاي[29].

انسجاماً مع ملاءمته لقانون الهجرة مع المواثيق الدوليّة سعى المغرب إلى العمل على إدماج اللّاجئين واللّاجئات في سنّ التمدرس في المنظومة التعليميّة المغربيّة وفق ما تنصّ عليه هذه المواثيق حول الحقّ في التعليم. وذلك بحسب الإعلان العالَميّ لحقوق الإنسان لسنة (1948)، الاتّفاقيّة الخاصّة بوضع اللّاجئين (1951) واتّفاقيّة جنيف المتعلّقة بحماية المدنيّين في أوقات الحروب، العهد الخاصّ بالحقوق الثقافيّة والاجتماعيّة (1966)، اتّفاقيّة حقوق الطفل (1989) وأيضاً منتدى دكار حول التربية (2000) التي تنصّ كلّها على الحقّ في التعليم للجميع[30].

إنّ الحديث عن مُعاناة الفتيات اللّاجئات من مشكلة الاندماج في المُجتمع المغربيّ، على الرّغم مِن حصول بعضهنّ على صفة لاجئة أو بطاقة إقامة، يعود إلى أنّ مشكلة الاعتراف بهويّتهنّ، وخصوصاً بالنسبة إلى المسيحيّات منهنّ، تطرح إشكالاً كبيراً في مُجتمع تعتمد هويّة أفراده على صفة المُسلم، كما أنّ هناك فئة من الفتيات اللّاجئات المسيحيّات اللّواتي يجدْنَ صعوبة في الاندماج في بعض البرامج التعليميّة التي تعتمد

(29) المديرة العامّة لمنظّمة اليونسكو.

(30) INEE (The Inter-Agency Network for Education in Emergencies). «Minimum Standards for Education in Emergencies, Chronic Crises and Early Reconstruction», UNESCO, 2004, p. 6 https://www.refworld.org/

على تدريس الدّين الإسلاميّ والقرآن، كما أنّ التعريب في مختلف مراحل التعليم لكلّ الموادّ العلميّة عقَّد من سهولة تتبُّع بعض الفئات من الفتيات المُهاجِرات واللّاجئات للمسار الدراسيّ. وبخاصّة أنّ جلّهنّ قادمات من دول فرانكفونيّة أو أنجلوساكسونيّة. يضاف إلى هذه المعوِّقات الهوّة الفاصلة بين اللّسان المغربيّ أي العاميّة المُعتمَدة في الحياة اليوميّة ولغة التدريس في أغلب مراحل الدراسة بدءاً بالحضانة حيث يَجِدُ الأطفال والطفلات الصغيرات وأيضاً الفتيات في سنّ التمدرس صعوبةً في الاندماج التحصيلي ما يدفعهنّ للانقطاع عن الدراسة.

بقي أن نشير فقط إلى أنّه وبحسب معطيات وزارة التعليم، تمّ تسجيل 7377 تلميذاً وتلميذة من المُهاجرين في التعليم النظامي بمختلف المستويات في مؤسّسات التعليم الحكومي والخاصّ خلال موسم 2017 ـ 2018. إلّا أنّ هناك تسرّبات مهمّة ما يجعل العمليّة التعليميّة آيلة للفشل، وبخاصّة مع ما تُعانيه المنظومة التربويّة في المغرب من إخفاقاتٍ وهشاشة بنيويّة. ولعلّ ظهور وباء كوفيد 19 أسقط ورقة التوت عن قطاعاتٍ كثيرة في المغرب من بينها التعليم ما أثّر بشكلٍ آليّ في الاندماج التعليميّ والتربويّ للّاجئات.

5 ـ تأثير جائحة كوفيد 19 في ظروف الفتيات اللّاجئات والمُهاجِرات في المغرب

تسبّبت الجائحة وما رافقها من إغلاق وفقدان الأعمال، نظراً لأنّ نسبة 80% تمثّل القطاع غير المُهيكَل بحسب منظّمة العمل الدوليّة وهي نسبة عالية جدّاً حيث تمثِّل 67% من الاقتصاد غير المُهيكَل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن المعلوم أنّ أغلب اللّاجئات والمُهاجِرات يشتغلْن في أعمالٍ غير مُهيْكَلة وبعدما تمّ الإغلاق وجدْنَ أنفسهنّ مِن دون دخل، الأمر الذي عرّضهنّ لمتاعب. وإذا أضفنا توقُّف جميع أنشطة الدّعم من قِبَلِ المنظّمات الدوليّة والجمعيّات المحليّة، فإنّ معاناتهنّ تكون قد فاقت كلّ التصوُّرات. ومع غلق الحدود أضحت أغلب النساء والفتيات اللّاجئات عرضة للضرر بفعْلِ الجائحة نظراً لأنّ أغلبهنّ يشتغلْنَ في مرافق غير مُهيْكلة، وهي المرافق التي أغلقت مِن دون أن يكون لهنّ أيّ مصدر رزق أو مساعدة حيث تُركْنَ لمصيرهنّ المجهول،

مهدَّدات بالجوع أو بالإذعان لواقع الاغتصاب المتكرِّر والعنف الجنسيّ والنفسيّ والجسديّ حين يسقطن في براثن الدعارة.

فبالنسبة إلى المغرب مثلاً، ومع انتشار الجائحة، وَجَدَ نفسه واقعاً بين التزاماته الدوليّة وضرورة وضع استراتيجيّة لمُحارَبة الفيروس الفتّاك والحدّ من أضراره وذلك عن طريق الإغلاق. وقد ضاعَفَ هذا الإجراء من مُعاناة اللّاجئات اللّواتي في أغلبهنّ كنّ يشتغلن بأعمالٍ غير مُهيكَلة، وبخاصّة كخدم المنازل أو بائعات متجوّلات، أو يُمارسْنَ التسوّل، وفي حالاتٍ يمتهنَّ الدعارة، وهي حِرف تأثّرت بالإغلاق. كما أنّ المساعدات التي كنّ يتلقّيْنها من بعض الجمعيّات المحليّة انقطعت، وبخاصّة المُرافَقة والدَّعم النفسيّ. وإذا كانت دول الاستقبال، وخصوصاً الواقعة في شمال الكرة الأرضيّة، استطاعت أن تُوفِّق بين التزاماتها تجاه مُواطنيها وبين تعهّداتها الدوليّة في ما يتعلّق باللّاجئين، فإنّ الدول الأفريقيّة، ومن بينها المغرب، تفتقر إلى الكثير من الإمكانات والآليّات للوفاء بالتزاماتها تجاه مُواطنيها وأيضاً تجاه اللّاجئين واللّاجئات على أراضيها.

وفي هذا السياق أَعلن العديد من مسؤولي جمعيّات المُهاجرين واللّاجئين الأفارقة عن مدى مُعاناة اللّاجئات الأفريقيّات بسبب الحَجْر الصحّي الذي جَعَلَهنّ محرومات من المُتابعة الطبيّة التي كانت بعض الجمعيّات توفّرها لهنّ فأصبحت مثلاً الحوامل منهنّ عرضة لأخطارٍ جسيمة. ويَعتبر سيرج غيمو[31] في حديثه مع الإندبندنت عربيّة Independent Arabic أنّ من بين التحدِّيات التي تُواجه المُهاجرين خلال العزل الصحيّ، أنّ بعض المُهاجِرات الحوامل أصبح وضعهنّ صعباً، ولاسيّما اللّواتي لديهنّ مواعيد طبيّة خلال فترة الإغلاق. إذ نجد صعوبة «في متابعتهنّ، لأنّنا أوقفنا نشاطنا بسبب الحجْر الصحّيّ»[32]. أيضاً انقطعت أغلب الفتيات والطفلات اللّاجئات عن الدراسة في الفترة التي سنّت فيها وزارة التربية الوطنيّة وتكوين الأطر المغربيّة، الدراسة عن بعد، ذلك أنّ أغلبهنّ لم يكنّ متوافرات على ظروف وإمكانات رقميّة لمتابعة الدراسة، إضافة إلى توقّف أنشطة للجمعيّات التي كانت تقوم بمهمّة مساعدتهنّ على مُتابعة الدراسة، نذكر منها على

(31) سيرج غيمو، مسؤول عن مجلس المُهاجرين من جنوب الصحراء في المغرب.

(32) إلهام الطالبي، «وطأة كورونا قاسية على المُهاجرين الأفارقة في المغرب»، **موقع الإندبندنت عربيّة**، متاح على: https://www.independentarabia.com/

الخصوص كاريتاس[33] Caritas ومؤسّسة شرق غرب Fondation Orient Occident[34] هذه المنظّمات والجمعيّات التي كانت ولا تزال تُعتَبَر الملاذ الآمن والعمليّ للّاجئات واللّاجئين قبل وبعد ظهور الجائحة.

في النهاية أبانت الجائحة على أنّ العالَم بكلّ مكوِّناته لا يجب أن يُقسَم إلى قادرٍ على مواجهة الفيروس وآخرٍ عاجز أمامه، ذلك أنّه لا ولنْ يتمّ القضاء على الجائحة إلّا إذا استطاع الجميع التخلّص من الفيروس واكتساب المناعة ضدّه عن طريق التلقيح الجماعيّ العالَميّ وليس ضمن الحدود الوطنيّة فقط. ويشتغل جزء مهمّ من اللّاجئات وعائلاتهنّ في المغرب في القطاع غير المُهيْكَل الذي يشكّل أكثر من 20% من النّاتج الداخليّ الخامّ للمَمْلكة. ويسدّون رمقهم من عائدات مِهن بسيطة كالتجارة بالتجوال أو حراسة السيّارات في الشوارع أو الخدمة في البيوت، مِن دون عقود عمل ولا ضمان اجتماعيّ. ويسيطر عليهم «الخوف» جرّاء الأزمة «عاجزين عن الحصول على غذاء كلّ يوم»، كما يقول الخبير في قضايا هجرة الأفارقة جنوب الصحراء مهدي عليوة الذي هو أيضاً عضو مؤسِّس لجمعيّة مجموعة مُناهِضة للعنصريّة والدّفاع عن حقوق الأجانب[35]. وتبقى فئة الفتيات المُهاجِرات واللّاجئات الراغبات بالعبور نحو ما يعتبرْنه «الفردوس الأوروبيّ» الأكثر هشاشة. وتصل أغلبيّتهنّ إلى المغرب بعد رحلةٍ شاقّة على أمل الانتقال نحو شواطئ إسبانيا على متن قوارب الهجرة غير النظاميّة، أو باختراق السياج المحيط بمدينتَي سبتة ومليلة الإسبانيّتَين في شمال المغرب. ومعلوم أنّ الجائحة كانت لها آثار سلبيّة مضاعفة على النساء عموماً اللّواتي كنّ أصلاً فئة هشّة بنيويّاً قبل الجائحة. إنّهنّ سيئات الحظّ لأنّ نزوحهنّ قادهنّ إلى بلادٍ أصبحت تُعتبر بلاد المقصد ولكنّها ما زالت تُعاني من اختلالاتٍ بنيويّة اقتصاديّة واجتماعيّة عديدة.

(33) هي منظّمة كاريتاس الدوليّة تشتغل في المغرب على التدخّل الاستعجالي لفائدة المُهاجرين واللّاجئين لها فرعان رئيسان في المغرب في كلٍّ من طنجة والرباط.

(34) هي جمعيّة مغربيّة تتدخّل لمصلحة المُهاجرين واللّاجئين مقرّها الرئيس في طنجة تساعد على إدماج المُهاجرين واللّاجئين في المَسار التعليمي إضافة إلى أنشطة مُوازية.

(35) تُعرف اختصاراً بـ
GADEM. Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étranger·e·s et migrant·e·s.

خاتمة واستنتاجات

في الختام أودّ الإشارة إلى أنّ ما يصعب على أيّ مقاربة تعتمد بعض المفاهيم التي تنتمي إلى حقل السوسيولوجيا من قبيل الاندماج هو التحديد المفاهيمي على مُجتمعات ووضعيّات تختلف اختلافاً نسبيّاً وفي أحيان كثيرة تصل إلى حدّ التناقض الجذري. ما يعني أنّ مقاربتي حاولت قدر المستطاع إسقاط بعض المفاهيم التي تستقي من السوسيولوجيا السياسيّة والدراسات النسويّة من قبيل الاندماج واللّجوء والنزوح والنسوية التقاطعيّة إضافة للمقاربات الثقافيّة كالتعددية الثقافية والمعتقد على موضوع الطفلات والفتيات اللّاجئات الأفريقيّات بالمغرب، وهو عمل يظلّ مفتوحاً على أسئلة عالقة ربما تروم دراسات أخرى وديناميّة فاعلة تستشرف واقعاً أكثر عدلاً وإنصافاً ليس فقط للطفلات اللّاجئات بل للطفلات والفتيات عموماً اللّواتي يعانين من عوائق الاندماج في مُجتمع أبويّ يُمارِس الإقصاء المُمنهَج على فئاتٍ عريضة[36] ليس على المُهاجِرات واللّاجئات فقط، بل على مواطنات مغربيّات ذنبهنّ أنّهنّ خُلِقْنَ إناثاً.

أخيراً وليس آخراً، أطرح الأسئلة المفتوحة التالية:

في المغرب كيف يمكن أن يتمتع الأطفال المهاجرون واللّاجئون إناثاً وذكوراً بحياة مستقرة في بلد لا يوفِّر مثل هذه الحياة حتّى لأبنائه من الأطفال والطفلات، هنا يجب أن نشير إلى دَور المنظّمات الدوليّة الإنسانية ومنظّمات الأُمم المتّحدة المعنية بحماية الأطفال أينما وجدوا. هذا الوضع ازداد تفاقماً مع الجائحة وقواعد الإغلاق للمَدارِس ومراكز التدريب التي مسّت مثلاً في المغرب النصف الأخير من السنة الدراسيّة الماضية (2020)، وهو ما أثّر في تعليم الأطفال والشباب اللّاجئين من بينهم بطبيعة الحال اللّاجئات الطفلات والفتيات. «وتظهر البيانات أن الحوادث المبلَّغ عنها من العنف القائم على نوع الجنس قد تزايدت في أثناء انتشار الجائحة نتيجة الحجر المنزلي، والإغلاق، وتقييد الحركة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى توفير خدمات الحماية والمساعدة للنساء والفتيات، بمن فيهن النساء والفتيات

(36) نساء وحيدات (مطلّقات وعازبات) ـ مثليّون ومثليّات ـ زنوج وزنجيّات ـ معوّقون ومعوّقات ـ كبار السنّ وكبيرات السنّ، إضافة إلى تهميش الطفولة إناثاً وذكوراً.

المُهاجِرات واللّاجئات، في وقت أصبح فيه الحصول على هذه الخدمات أكثر صعوبة بسبب الأزمة الصحيّة»[37].

ـ تغيير سياسة الهجرة واللّجوء المنتهجة في المغرب مع بداية تفشّي وباء كورونا يوحي بأنّ سياسة الهجرة المغربيّة ربّما باءت بالفشل وهو ما يراه العديد من الحقوقيّين في المغرب والجمعيّات الدوليّة والمحليّة مع ازدياد شبح الترحيل. فقد بات أغلب اللّاجئين والمُهاجرين، وبطبيعة الحال الفتيات اللّاجئات والمُهاجِرات وعائلاتهنّ، مهدَّدين بالترحيل بعد انتشار وباء كوفيد. ومع فقدان العديد منهنّ عقود عملهنّ أو توقّفهنّ عن العمل مِن دون الحصول على تعويض أو إيجاد مَصدر رزقٍ آخر، أصبحت الفتيات مُعرَّضات للترحيل إمّا طوعاً أو قسراً.

ـ ما زال المُجتمع المغربيّ يعيش تحدِّيات المساواة الحقيقيّة والاندماج الفعليّ لكلّ فئاته الاجتماعيّة، وما زال العنف القائم على النوع يحصد ضحايا ويترك ندوباً أثّرت ولا تزال تؤثِّر في الأجيال الحاليّة والقادمة، ما يدفعنا للتساؤل عن الآليّة التي يمكن بها لمُجتمع هذه مواصفاته، أن يحقق الاندماج ويحمي اللّاجئات والمُهاجِرات من خطر الإقصاء والتهميش بكلّ مستوياته ومراحله وتجلّياته؟

يُمكن أيضاً أن نستنتج أنّ قضيّة الهجرة واللّجوء ما زالت تطرح تحدِّيات أمام الحكومة المغربيّة، على الرّغم من الترسانة القانونيّة المهمّة التي جاءت بها الاستراتيجيّة الوطنيّة للهجرة واللّجوء، وتتمثّل هذه التحدِّيات على وجه الخصوص في تفعيل القوانين والمشاريع المُعلن عنها، وتنفيذ الإجراءات التي تمّ الوعد بإنجازها. فلحدود الساعة لم يتمّ التقدُّم كثيراً على مستوى الإجراءات العمليّة الخاصّة بإدماج المُهاجرين من دول أفريقيا جنوب الصحراء في سوق العمل والتعليم والصحّة (باستثناء ما قامت به بعض جمعيّات المُجتمع المدنيّ قبل انتشار الجائحة)، وأيضاً في مجال تغيير الصورة النمطيّة عن اللّاجئة الأفريقيّة ليس عند المغاربة فحسب، ولكنْ أيضاً في العديد من وسائل الإعلام.

(37) «آثار جائحة كوفيد ـ 19 على المُهاجرين واللّاجئين في المنطقة العربيّة»، **مفوّضيّة الأُمم المتّحدة لشؤون اللّاجئين 2020**، متاح على موقع www.unescwa.org.